المبحث الأول

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَكْشِفُ بِنَفْسِهَا عَنْ مَقْصِدِهَا

كأن الله تعالى أراد أن يكشف عن مراد صاحب هذه الحجج في دفاعه عن الطريقين المذكورين، فكان من أول كلامه في كتابه قوله: «واعلموا -علمكم الله- أن الطعن في إسناد الحدادي والمرزوقي لن يصيب أعلى الأسانيد فحسب، بل سيطال كل ما اتصل بهما مما علا ونزل من الأسانيد.

ولو كان المصاب يقتصر على من له طريق آخر لا يمر بهما لهانت الواقعة، ولكن المصاب الأكبر في من لم يكن له طريق غير طريقهما»[1].

وأقول: وصف الشيخ المساس بهذين الطريقين بأنه مصاب وواقعة، وأنه من أكبر المصائب، لذا رأى أن يُقدِّمَ بهذا الإعلام الذي يُعَدُّ دعوةً إلى الاستنفار والاستنهاض والإثارة وشحذ همم كل من يرجع إلى هذين الطريقين في أسانيده، وبخاصة من ليس له سواهما من الأسانيد، على حد قوله.

في حين أن من له سواهما فلا يعتمد إلا عليهما الآن، لما فيهما من تحقيق كل مريد لمراده، ولعل هذا هو بيت القصيد ولب القضية.

فإنَّ تحمس الشيخ هو وأتباعه، وهذه الهجمة الشرسة على من اقترب من

---

(١) الحجج الجياد: ١٦.

أسانيدهم؛ ليس إلا دفاعًا عن منافع شخصية، ولا علاقة لكل ذلك بسلامة الأسانيد القرآنية.

فمعظمهم -إن لم يكن جميعهم- يعتمدون على هَذَيْن الطريقَيْن، فهل يسكتون على من يقترب منهما، وقد أنفقوا الآلاف المؤلفة في سبيل الحصول على هذا العلو؟!.

إن غالب من يُتاجرون بالإجازات هم ممن يعتمدون على هَذَيْن الطريقَيْن. وغالب من يذهب إليهم ويدفع الأموال الطائلة؛ طالب تجارة مثلهم، أو طالب شهرة وتفاخر، إلا من رحم الله.

وبسبب هذا الشره، فإن أعداد العائدين في أسانيدهم إلى هَذَيْن الطريقَيْن لا يُحصون.وعليه كان هذا الهجومُ الذي كان متوقعًا. لذا قال لي أحد المدافعين -وهو من كبار الشيوخ- عبارةً يتهددني بها: «الشباب يتصلون عليَّ من مصر والسعودية والكويت، ولن يسكتوا، وسيأكلونك أكلا». وسيأتي أيضًا دفاع هذا الشيخ وردي عليه في الجزء الثاني، إن شاء الله.

ولننظر في الفارق بين من يقبل الحق، وبين المماري المراوغ المجادل بالباطل.

لما خرج كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية) وما فيه من كلام عن أسانيد الشيخ عبدالباسط هاشم، التزم طلابُ الشيخ الصمت، ولم يتطاول عليَّ واحدٌ منهم بكلمة واحدة، وكانوا لا يُحْصَوْن كثرةً أيضًا. وبعد ما يقرب

من ثلاث سنوات من صدور هذا الكتاب -وليس بعد شهر- اجتمع بي أكبر طلاب الشيخ، وأخصهم به، وهو فضيلة الشيخ الدكتور اللواء (أحمد طُلبة) صاحب الموقع القرآني المشهور، وأخبرني بأنه قرأ كتابي قراءةً جيدةً بتأنٍّ وروية، واقتنع بما فيه هو وعددٌ من كبار تلامذة الشيخ عبدالباسط هاشم، بارك الله في عمره، وختم لنا وله على خير.

أما من يرجعون إلى هذه الأسانيد المزيفة المدلسة المُتَوَهَّم علوها، فإنهم يهاجمون بكل ما أوتوا من قوة، دفاعًا عن هذا الباطل الذي سينكشف بعد قليل بإذن الله تعالى.

وهنا نتوقف لحظة لنطرح مسألة مهمة وهي:

هب أن فريقًا من العلماء في عصرنا أو بعده قام بدراسةٍ شاملةٍ لجميع الأسانيد المتداولة، ثم خَلُصُوا إلى نتيجة أن جميعها غير متصل، كلٌّ بعلته. فهل هذا سيؤثر على كتاب الله تعالى؟ وهل بهذا تكون قد انقطعت أسانيد القرآن الكريم التي بها يتحقق شرط التواتر؟!.

أولا: إن كتاب الله تعالى محفوظ بحفظ الله له على وجه التأكيد والتأبيد، فلا مساس به بأي حال من الأحوال، قال تعالى: ﴿**لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[1].

أما الأسانيد فقد طالها الباطل من جميع الجهات، إلا من رحم الله، لأن

(١) سورة فصلت، الآية:٤٢.

أمرها موكول إلى البشر، ويكفي على هذا من الأدلة المدلسون الذين ذكرهم الإمامان (الذهبي) و(ابن الجزري)، وسيأتي ذكر بعضهم.

ثانيًا: أن الأسانيد الحقيقية والفعلية لنقلة القرآن الكريم لم ولن تنقطع، فهي باقية ومستمرة في أمة النبي محمد ﷺ مع بقاء القرآن الكريم فيها.

وأقصد بالأسانيد الفعلية؛ صحة النقل، وضبط الأداء.

فوصول القرآن الكريم إلينا بكيفيته كما أُنزل على النبي ﷺ من أقوى الأدلة على اتصال سنده، وعدم انقطاعه.

وكثيرٌ من الأسانيد المتداولة بين القراء عبر العصور ليست فعلية النقل والأداء، كما أن كثيرًا من الأسانيد الفعلية مجهولة غير معلومة، ومن الأدلة على هذا:

أولا: أن كثيرًا من القراء والمقرئين المتميزين في أدائهم من المعاصرين وغيرهم، لا يحملون إجازات، ولا يعرفون لأنفسهم أسانيد.

فمن أين جاؤوا بهذا الإتقان إن لم تكن أسانيدهم متصلة؟!.

ثانيًا: ثَبَتَ أن غالبَ المدلسين أساتذةٌ في الأداء، ومن كبار الحُذَّاق. وستأتي أمثلة على هذا، وهو مذكور أيضًا فيما تحقق في البحث السابق (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية).

فإذا كان قد ثبت عدم صحة أسانيدهم التي أظهروها واعتمدوا عليها، فمن أين جاؤوا بصحة النقل وبراعة الأداء إن لم تكن وراءهم أسانيد حقيقية يخفونها لسببٍ ما؟.

فصحة النقل وجودة الأداء لدى النوعين السابقين تدل على أمرين:

أولهما: أن الأسانيد الحقيقية المتمثلة في ضبط القرآن الكريم متصلة، لا شك في ذلك.

ثانيهما: أن كثيرًا من الأسانيد الفعلية مجهول، إما بسبب عدم التدوين والمعرفة، وإما بسبب التدليس.

وما أكثر الذين أخفوا أسانيدهم الحقيقية والفعلية وطمسوها بعد أن تَحَصَّلوا على الإجازات المُتَوَهَّم علوها، ثم حولوا أسانيدهم إلى هذه الطرق العالية، وبدأوا يجيزون طلابهم عليها.

ولا يجرؤ أحدهم على أن يكتب في إجازاته لطلابه ما الذي أخذه وتلقاه من خلال هذا السند العالي، ولكنه يستعمل العبارة المطاطة المتسعة لكل كائن، وهي (وأخبرته أني تلقيت عن شيخي فلان) أو (وأخبرته أني قرأت على شيخي فلان)، فما الذي تلقاه؟ وما الذي قرأه؟. إنه مجهول غير معلوم.

فهذه العبارة أضحت أوسع بوابة لتدليس المدلسين، ولتسويغ الباطل.

وقد كان المتقدمون من الأئمة يذكرون في إجازاتهم لتلاميذهم ما تلقوه عن شيوخهم بالتحديد والتفصيل لسلامة النقل مع الأسانيد، وستأتي وقفة في هذا الأمر في الجزء الثاني.

وفي آخر هذه الوقفة أقول:

ليس كل ما هو مكتوب في الإجازات يعبر عن واقع، لا من حيث نقل لعلم، ولا من حيث صحة لسند، والله المستعان.

المبحث الثاني

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَطْعَنُ فِي السِّجِلَّاتِ الرَّسْمِيَّةِ

المتتبع لما أصدرته في هذا الصدد يجد أنني قد اعتمدت في تحقيقه على المستندات الرسمية، سواء كان ذلك في كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية) أم في كتاب (آفة علو الأسانيد)، وهذا فيما يخص جوانب التواريخ.

وتحقيق الإجازات والأسانيد يعتمد على عدة أمور مهمة، منها معرفة التواريخ، فبمعرفة التواريخ تتكشف الكثير من الحقائق، ومنها التدليس.

وقد امتن الله تعالى على مصر بتقييد تواريخ الأفراد ميلادًا ووفاةً منذ سنة ١٢٤٠هـ - ١٨٢٥م تقريبًا.

وقد عُنِيَتْ بهذا الأمر جهة رسمية حكومية هي (دار المحفوظات العمومية) التي وضحتُ دورَها وَفَصَّلْتُهُ تفصيلا في صفحات ٣٧ - ٤٠ من كتاب (آفة علو الأسانيد). وهذه الجهة هي المصدر الأول والأخير المعتَمَد عليه في تواريخ المصريين فيما قبل سنة ١٩٦٢م.

وقد ذكرت أن السجلات الموجودة في هذه الجهة والمعتمد عليها، هي التي جُمعت من جميع الوحدات الصحية على مستوى الجمهورية.

كما ذكرت أن تاريخ الوفاة لا خلاف فيه على الإطلاق، لأنه مسجل باليوم والساعة والشهر والسنة، بناء على تقرير الطبيب الذي قام بالكشف على

المتوفى أو من ينوب عنه، ومسجل أيضًا في هذا التقرير سبب الوفاة، وبناءً على هذا يخرج تصريح الدفن، وكل ذلك مُدَوَّن في السجلات.

أما بالنسبة لتاريخ الميلاد فوارد فيه الخلل، بسبب عدم التسجيل عند الميلاد، وهؤلاء يسمون «ساقطي» القيد، فيتم (تسنينهم) بمعرفة لجنة مختصة بها بعض الأطباء، وفي هذه الحالة تكون الفروق قليلة جدًّا وغير واضحة.

وكانوا يهتمون بالتسجيل إلى درجة أنهم يسجلون من نزل (سقطًا) قبل دفنه، وكانوا يسمونه في السجلات (سقطًا طبيًّا)، وقد وقفت على كثير من هذا أثناء بحثي.

فهذا توضيح باختصار شديد لما هو في السجلات الرسمية من تواريخ المصريين.

ثم تأتي الكارثة:

وهي أن صاحب الحجج في سياق دفاعه عن الشخصية الوهمية أو المدلسة (علي الحدادي)، وتبريره عدمَ وجوده في المستندات الرسمية، قال ردًّا عليَّ في هذه المسألة: «مثال آخر يدل على وهاء الاعتماد على سجلات الوفيات، في إثبات وجود شخص من عدمه»[1].

وكان هذا المثال سببًا في فضح أحد معاونيه، وسيأتي بيان ذلك والرد على ما جاء في هذا المثال في مبحث: الحجج الجياد تكشف بمستنداتها عن مدلس معاصر.

(١) الحجج الجياد: ٣٨.

وأقول: هذا تجرؤٌ وافتئات على مؤسسة مصرية عريقة؛ إذ لا يكاد يوجد في فترة التدوين بمصر شخص معدوم الأثر، سواء من حيث وجوده شخصيًّا، أو وجود آبائه أو إخوته أو أبنائه. إلى حدِّ أن إرث كل شخص من عقارات وأطيان موجود في سجلات هذه المؤسسة. فأيُّ نزاع يقع بين العائلات على تحديد ملكية أي قطعة أرض منذ أكثر من مائة وخمسين عامًا؛ لا يُحْسَمُ إلا من خلال هذه السجلات.

فهل وصل نَهَمُ علو الأسانيد إلى هذا الحد؟! بحيث يَصِمُ صاحبُ الحجج الاعتمادَ على مستندات هذه المؤسسة بـ(الوهاء)، ويصمه أحد معاونيه بآفة الاستدلال!!.

وما كل ذلك إلا للدفاع عن شخص لا وجود له، اختلقه الشيخ عبدالله عبدالعظيم، أو أنه موجود ودلَّس اسمه، وهو أمر وقع فيه الكثيرون من المتقدمين والمتأخرين.

فإذا كان مثل هذا الأمر قد وقع فيه الأكابر، مثل: الأهوازي، والرهاوي، والهذلي، والبطليوسي، والشيباني، والواسطي، والشريشي، والأزدي، والخوارزمي، وبدر الدين الغزي، وغيرهم مما سيأتي بيانه؛ فهل تنفون هذا عن عبدالله عبدالعظيم، وتدَّعون لأجل ذلك الأباطيل على مؤسسة حكومية مشهود لها بحفظ تاريخ المصريين؟!.

كما أنكم قد رأيتم التدليس من معاصريكم، فيما سبق، وسيأتي الكشف

عن مدلس آخر، إن لم يكن من فريقكم فإنه ممن عاونكم على هذه الأباطيل.

وإني لأعرف الشيخ الذي أوحى إلى صاحب الحجج بفكرة الطعن في السجلات الرسمية الحكومية؛ لأنه حاول أن يناقشني في هذه النقطة ونحن في (ملتقى كبار القراء) المنعقد بالرياض في أول شهر المحرم ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، وكان هذا في حضور الدكتور المعصراوي (شيخ عموم مقارئ مصر وقتها)، وكان متحمسًا، وأنا ممن يفضل البعد عن الجدل، فقلتُ له: رُدَّ بما تشاء، فجاء رده مختصرًا في تقريظه لكتاب الحجج بقوله: «وذلك أن صاحب الكتاب المذكور عنده ثلاث آفات في الاستدلال، وهي:

١ - اعتبار السجلات الحكومية دليلا قطعيًّا لا ظنيًّا.

٢- الاستقصاء القاصر للإجازات والتواريخ في مكتبات العالم الإسلامي.

٣- إهدار شهادة وعدالة مقرئين لم يذكرهما أحد بسوء.

وكلها آفات في الاستدلال، أدت إلى النتيجة التي وصل إليها المؤلف»[1].

وأقول: فإذا كان الأمر كذلك، وكانت المستندات الرسمية بمصر ظنية لا قطعية، فعلى هذا فإن شعب مصر يعيش في تزييف لتواريخه منذ ما يقرب من مائتي سنة، فلا ثقة في مستند ميلاد، ولا مستند وفاة.

ويترتب على هذابطلان الكثير من عقود الزواج، كما يترتب عليه بطلان

(١) الحجج الجياد: ٩.

الكثير من إعلانات الوراثة، لأن من الوارد أن يكون الميت حيًّا، والحي ميتًا، والمولود موجودًا في حين أنه غير موجود، أو غير موجود في حين أنه موجود!.

ولعل لدى الشيخ في هذه المسألة من العلم ما ليس عندنا، فهو طبيب.

فنسأله: هل عملتَ قبل سفرك إلى السعودية في وحدة صحية كان يقع فيها تلاعب في المواليد والوفيات، أم على أي أساسٍ تقول هذا الكلام؟!.

فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا سكتَّ على هذا الإثم ولم تكشفه وتنشره؟!، وهو من صميم عملك، لتنقذ دولة بأكملها غارقة في تزييف أهم مستنداتها؟!.

وأقول لك يا من شككت في صحة المستندات: إذا كنتم أبطلتم الاعتماد على دار المحفوظات العمومية ومصلحة الأحوال المدنية في ضبط تواريخ المواليد والوفيات للمصريين، وجعلتم ما يصدر عنهما ظنيًّا لا يقينيًّا، وما هو إلا آفة من آفات الاستدلال، فعلى أي شيء ترون أن يكون الاعتماد في ضبط التواريخ؟!.

هل ترون أن يكون الاعتماد على الإجازة المشهود عليها بعد تحريرها بسنة، أم على الإجازة المشهود عليها قبل تحريرها بسنة[1]؟!.

أم ترون أن يكون الاعتماد على ما وضعتموه في آخر كتابكم من عبث وأسميتموه (وثائق البحث المهمة)، وسيأتي بيان فساده وبطلانه.

---

(١) وذلك في إجازتيْ الشيخة نفيسة أبي العلا للشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري، كما سيأتي.

إن هذا الافتراء على أقدم وأعرق مؤسسة مصرية لا يصح ولا يجوز، وما هو إلا ادعاء لنصرة باطل ساقط لا محالة.

وأخيرًا أقول: لماذا لم أسمع منكم هذا الكلام عندما خرج كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية)، مع أن جميع تحقيقاته كانت معتمدة على الجهة ذاتها؟!.

بل إنكم حينها أبديتم الرضا والقبول بذلك العمل!. أهي مؤسسة صادقة حينئذ، كاذبة الآن؟!، نسأل الله العافية والسلامة.

وأما عن الآفة الثانية: فباختصار شديد، إذا كان عملٌ قد استغرق حوالي ست سنوات من البحث والتنقيب في دور الكتب والمحفوظات، وتطلب الأسفار إلى المحافظات، واعتمد هذا العمل على أكثر من سبعين صفحة من المستندات، أقول: إذا كان هذا استقصاء قاصرًا، فهل كتابكم الذي خرج في أقل من شهر هو الذي حوى الاستقصاء السديد الوافي؟!، وهل ما استندتم إليه من وريقات، وسيظهر عبثها بعد قليل، هي المستندات السليمة؟!. وهل كانت لديكم معرفة مسبقة بشخص واحد ممن كشفت عنهم، وأخرجت تواريخهم؟!.

أما عن الآفة الثالثة: فما مدى علمك ومعرفتك بمن حكمت بعدالتهم؟.

هل بحثت بنفسك سيرة كل واحد منهم، ولم تجد من بينهم مدلسًا، ولا صاحب بدعة، ولا صوفيًا مغاليًا في صوفيته تسبب في طمس أسانيد مستقيمة سليمة؟. فهل تحققت بنفسك من ذلك كي تتحمل مسئولية كلامك هذا أمام الله تعالى، وأمام الأجيال القادمة؟!.

فإذا كنت لا تعرف عنهم شيئًا، فكيف يجوز لك أن تقضي بتوثيق من لا تعرف؟!.

أليس من الأحرى بك أن تستفيد ممن يعرف بدلا من أن تهاجمه نُصرةً لأسانيدكم باطلاً وزورًا؟!.

وإن كنت تعرفهم وتغض الطرف عن ذلك، حفاظًا على علو أسانيدكم، وتسوغ هذا بأي مسوغ، فأين ترفعكم وتورعكم الذي نراه منكم؟!.

وأين أنتم من قول الإمام محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[1]؟!.

وهل فوق القرآن الكريم وعلومه من علم؟.

وأقول: كان ردي على صاحب هذا الكلام، لما رأيت منه من الحماسة وشغف الرغبة في الرد عليَّ، وذلك لما كرره علي مسمعي من أنه سيرد.

أما باقي المقرظين فلا تعليق لي على كلامهم، وظني أنهم بنوا تقاريظهم على ما كتبه صاحب الحجج، ولم يقرؤوا كتابي جيدًا، وذلك لما في كلام بعضهم من الفهم المغلوط، خاصةً في مسألة المرزوقي.

ولنا جميعًا وقفة بين يدي الله تعالى لا مراء فيها.

* * *

(١) مقدمة صحيح الإمام مسلم، ص ١٤.

المبحث الثالث

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تُنَاقِضُ نَفْسَها فِي قَبُولِ النَّتَائِجِ

الطعن المتقدِّم في المستندات الرسمية الحكومية من المُفترَض أن يؤدي إلى رد كل ما جاء في كتابي مُعتمِدًا على هذه الجهة؛ علمًا بأن غالب ما ذكرتُه كان من خلال الجهات الرسمية، سواءٌ في عبدالله عبدالعظيم أو تلاميذه وغيرهم.

فإذا كان الاعتماد على هذه الجهة واهيًا، والاستدلال بمستنداتها آفةً من الآفاتِ، فلماذا لم تردُّوا جميع ما كان يعتمد عليها؟! وقد كان بحثي فيها عن الجميع على السواء.

ولماذا أقررتم بنتيجة البحث في عبدالله عبدالعظيم وجحدتموها في الحدادي؟!

علمًا بأن عبدالله عبدالعظيم والحدادي كانا مجهولَيْن على السواء بالنسبة إليكم، ولا دراية ولا علم عند أحدكم عن أي منهما.

فهل رأيتم أني كنت صادقًا أمينًا أثناء بحثي عن عبدالله عبدالعظيم، وكنت كاذبًا أثناء بحثي عن الحدادي؟!

وهل كانت السجلات الرسمية حينها صادقةً مُستقيمةَ الاستدلال، ثم انهارت عند الحدادي وَوَهَتْ حتى أصبح الاستدلال بها من الآفات؟!

إن سكوتكم على ما تحقَّق في عبدالله عبدالعظيم وتلامذته وعدم طعنكم في نتيجة ذلك يدل على أمرين:

الأمر الأول: أنكم قد أقررتم هذه النتيجة وسلَّمتم بها. ويترتب على هذا سلامة السجلات الرسمية وصحة مستنداتها، كما يترتب عليه صدق البحث وسلامة النتيجة؛ فما وقفت عليه بالنسبة إلى الحدادي وعبدالله عبدالعظيم خرج بأمانة، فكان يُفترَض التسليم بالنتيجتين على السواء، فلا تأخذوا بواحدة وتجادلوا عن الأخرى.

الأمر الثاني: أن لديكم علمًا ومعرفةً مُسبقةً بعبدالله عبدالعظيم وتلامذته، وما خرج في كتابي ما هو إلا مُطابَقةً لما عندكم؛ لذا أقررتموه ولم تطعنوا فيه، وهذا غير حقيقي.

فليس لديكم معلومة واحدة مما خرج في كتابي مُعتمِدًا على المستندات الرسمية؛ لا فيما يخص عبدالله عبدالعظيم ولا فيما يخص تلامذته.

فقد كان مبلغ علمكم عن عبدالله عبدالعظيم، لا يتجاوز ما هو مُسطَّر في الإجازات التي تتناقلونها بينكم، والاجتهادات الفاسدة التي تُفضِي إلى تضليل الأجيال القادمة.

ولا أقول هذا جزافًا، بل هو من واقع مؤلفاتهم.

فقد جاء في الكتاب الموسوم بـ(تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان)، وهو لأحد المعاونين لصاحب الحجج، ومذكور اسمه ضمن الفريق.

قال المؤلف في تعريفه لعبدالله عبدالعظيم: «وأكثر شيوخ اليوم التي تروي عن عبدالله الدسوقي، أسانيدها عالية في القراءات من طريقه. وهذا

الرجل -أعني عبدالله بن عبدالعظيم الدسوقي- لم أجد له ترجمةً وافيةً إلى الآن، ولكني توصلت -بعد البحث- إلى الآتي:

١- **اسمه:** عبدالله بن عبدالعظيم المالكي الأشعري الدسوقي.

٢- **مولده ووفاته:** لم يُعرَف إلى الآن بالضبط التاريخ الذي وُلد فيه عبدالله ابن عبدالعظيم الدسوقي، ولا التاريخ الذي تُوفِّي فيه، ولكن هناك دلائل تشير إلى أنه تُوفِّي في نهاية القرن الثاني عشر الهجري، وربما في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، من ذلك[1]:

أ- قال الشيخ وليد إدريس المنيسي -حفظه الله-: أفادني شيخنا عبدالله العبيد فائدةً أحببت أن أُشرِك إخواننا فيها، وهي أنه اطَّلع على إجازة خطية من عبدالله عبدالعظيم الدسوقي لعبدالرزاق إبراهيم القاضي المحلاوي بالقراءات، أجازه عن شيخه علي الحدادي الأزهري عن إبراهيم العبيدي، مُؤرَّخة بتاريخ ١٢٦٩هـ (ألف ومائتين وتسع وستين هجرية)، وهي محفوظة في مكتبة جامعة ليدن - بريل بهولندا.

قلت: هذه الإجازة تفيد بما يلي:

١- أن الشيخ عبدالله بن عبدالعظيم الدسوقي كان حيًّا في هذا التاريخ، وقبلها لم نكن نعلم تحديدًا متى عاش.

٢- أنه كان في سنة ١٢٦٩هـ في سن الإقراء، أي أنه وُلد قبل ذلك على الأقل بثلاثين أو أربعين تقديرًا.

---

(١) هكذا ذكر صاحب الكتاب، وهو يقصد نهاية القرن الثالث عشر، وأوائل الرابع عشر الهجري.

٣- أنه من المعقول جدًّا أن يروي الدسوقي عن العبيدي بواسطة واحدة، حسب تواريخهما.

٤- أضافت هذه الإجازة تلميذًا ثالثًا للدسوقي لم يكن معروفًا من قبل؛ حيث لم يُعرَف له من الرواة عنه سوى عبدالعزيز علي كحيل، ومحمد جابر المصري».

ثم قال صاحب هذا الكتاب: «ومن المعلوم أن الشيخ عبدالله الدسوقي كان حيًّا عام ١٢٦٩هـ؛ عندما أجاز تلميذه الشيخ عبدالرزاق بن إبراهيم القاضي المحلاوي، على ما مضى من كلام الشيخ وليد إدريس؛ فعلى الأقل يكون مولودًا قبلها بثلاثين أو أربعين سنةً.

يعني مثلًا: كان مولودًا في عام ١٢٤٠هـ، أو ١٢٣٠هـ؛ فإذا أضفنا إليها الوقت الافتراضي لحياته -وهو ٦٥ أو ٧٠سنة تقريبًا أقل أو أكثر- لكانت وفاته تقريبًا في حدود ١٣٠٠هـ، أو ١٣٠٥هـ، وبذلك يكون قراءة الفاضلي على الشيخ عبدالله بن عبدالعظيم الدسوقي مُحتمَلةً، وليست بمستحيلةٍ. والله أعلم. قد توصل إلى ما توصلت إليه من حياة الشيخ عبدالله الدسوقي، الدكتور أنمار -حفظه الله- حيث قال في بعض المنتديات على شبكة الإنترنت...[1]».

فهذه هي النتيجة التي توصل إليها ثلاثة من فريق (الحجج الجياد) في البحث عن تواريخ عبدالله عبدالعظيم، وهي أن مولده ما بين ١٢٣٠هـ و١٢٤٠هـ، وأن وفاته ما بين ١٣٠٠هـ و١٣٠٥هـ.

---

(١) تحفة الإخوان: ٩٩ – ١٠٣.

وكان هذا بسبب معلومة تلقَّفوها وبنَوا عليها استدلالاتهم واستنباطاتهم دون تثبُّت ولا تحقُّق، وهي المعلومة التي أفادهم بها الشيخ عبدالله العبيد، من أنه اطَّلع على إجازة لعبدالله عبدالعظيم مؤرخة بتاريخ ١٢٦٩هـ، محفوظة في مكتبة جامعة ليدن – بريل بهولندا.

وهذه المعلومة جعلتني أدور حول نفسي عدة أشهر للتثبُّت منها. وكان هذا بالذهاب مرات عديدة إلى السفارة الهولندية لمقابلة الملحق الثقافي الذي أحالني إلى الجامعة عبر هواتفها، ولم أتوصل في كل ذلك إلى شيء.

فجاهدت حتى توصلت إلى شخص حاصل على ماجستير من هذه الجامعة ومقيم في هولندا منذ ثلاثين سنةً، فطلبته في هذه المسألة، ثم رد علي بأنه دخل المكتبة بنفسه ولم يجد شيئًا بخصوص هذه الإجازة.

ثم بحثت عن هاتف الشيخ عبدالله العبيد صاحب هذه المعلومة، فتوصلت إليه وأخبرته بما حدث، فقال: «المسألة قديمة جدًّا. وما رأيته سطران فقط باللغة الإنجليزية فيهما اسم المُجِيز والمُجَاز وذلك التاريخ، ولا أذكر جيدًا في أي الجامعات الأوربية؛ فلعلها بالجامعة الملكية بتوبنجن في ألمانيا».

فبحثنا أيضًا في مكتبة هذه الجامعة فلم نجد شيئًا، فعاودت الاتصال بالشيخ فأفاد بأنه إذا تذكر شيئًا فسيتصل بي، وعليه، لم يصلني منه شيء، فساورني الشك في الشيخ، لولا أن الله سلمني بالسجلات الرسمية التي توصلت بها إلى الشخص المُجَاز، وهو عبدالرزاق إبراهيم القاضي المحلاوي، وما توصلت إليه هو

أنه كان مستشارًا قضائيًا للخديوي، وكان عضوًا في مجلس الشيوخ المصري، وكان متزوجًا بتركية وإنجليزية بجانب المصرية. وما أفادني به حفيده سعادة اللواء منير عباس عبدالرزاق إبراهيم القاضي، من اتساع دائرة علاقات جده الدولية؛ كل ذلك يقوّي احتمالية وجود بعض آثاره في المكتبات العالمية.

المهم أن هذه المعلومة التي ألقاها الشيخ عبدالله العبيد، لم أستسلم لها حتى تتبَّعتها وتوصَّلت من خلالها إلى فائدة، وإن أخذ هذا زمنًا طويلًا.

أما الإخوة فقد بنَوا عليها استدلالاتٍ بعيدةً كُلَّ البُعد عن التواريخ الحقيقية لعبدالله عبدالعظيم، من خلال التاريخ المذكور، وهو ١٢٦٩هـ، الذي تبين أنه تاريخ على الخاتم لا علاقة له بعُمر عبدالله عبدالعظيم.

فالسجلات الرسمية التي أنكروها، هي التي توصلتُ بها في شخصية عبدالله عبدالعظيم إلى ما لم يتوصَّلوا إليه، وما يستحيل عليهم وعلى غيرهم أن يصل إليه، بعيدًا عن هذه السجلات.

وقد ذكرتُه في الكتاب مُفصَّلًا، وألخِّصه في الآتي:

١- الاسم كاملا: عبدالله محمد أحمد عبدالعظيم.

٢- اسم الأم: صالحة عبده الغمراوي.

٣- تاريخ الميلاد: ١٢٧٧هـ - ١٨٦١م. وهذا محدد عند الوفاة؛ حيث قالوا: العمر عند الوفاة ٧٥سنة، وهذا على التقويم الميلادي. أما على الهجري فيكون العمر عند الوفاة ٧٨سنة.

٤- **تاريخ الوفاة:** ١٨ صفر ١٣٥٥هـ - ٩ مايو ١٩٣٦م.

٥- **اسم المُبَلِّغ عن الوفاة:** أخو المتوفَّى حامد محمد أحمد عبدالعظيم.

٦- **اسم الطبيب الذي كشف عليه عند الوفاة:** عبدالعزيز حمودة.

٧- **سبب الوفاة:** ضعف في القلب.

٨- **مهنته:** فقيه.

٩- **السكن:** دسوق – شارع المركز.

وهذه البيانات مسجلة في دار المحفوظات العمومية، سجل رقم ١١/١٠٢/١٢٨٠٧، صفحة ٦٨. ومُسجَّلة في مكتب صحة دسوق أول، تحت رقم قيد ٢٣٦، في ٩/٥/١٩٣٦م.

فهذه البيانات في شخصية عبدالله عبدالعظيم نفسه. وقد وقفت على ما لا يُحصَى من معلومات تتعلق به، ذكرت بعضها في كتاب (آفة علو الأسانيد)، وسكتُّ عن بعضها خشية الإطالة. وكان مما ذكرته:

١- عدد زوجاته، ومن كانت منهن في دسوق، ومن كانت في كفر الشيخ.

٢- عدد أولاده، ومن كان أولهم ميلادًا وآخرهم ميلادًا، ومن كان أولهم وفاةً وآخرهم وفاةً؛ ذكورًا وإناثًا.

٣- المهن التي ذكرت له في السجلات الرسمية، وهي: كاتب، وفقي، وفقيه.

٤- عدد المرات التي ظهر فيها اسمه في السجلات الرسمية، عبر تبليغه عن حالات ولادة، أو حالات وفيات، سواء فيما يخصه أو غير ذلك، وما ظهر

في هذه المرات من تنويع اعتماده ما بين التوقيع واستعمال الأختام.

٥- استخراج تواريخ وفيات والده كاملةً.

٦- عدد زوجات والده.

٧- استخراج بيانات جميع إخوته، وذكرت منهم اثنين فقط لعدم الإطالة، ومن كان آخر إخوته وفاةً.

٨- استخراج عدد من أعمامه، وذكر بعض بياناتهم.

٩- استخراج ثلاثة من إخوة جده أحمد، وذكر بعض بياناتهم.

١٠- استخراج القرَّاء من أجداده وأعمامه وإخوته وأولاده وأحفاده.

١١- الكشف عن الأختام التي استعملها في السجلات الرسمية، وبيان حقيقة ما يُكتَب على هذه الأختام من تواريخ، وإثبات عدم علاقة هذه التواريخ بعُمُر الشخص؛ حيث إنه ظهر خاتم لأحمد شقيق الشيخ عبدالله مُؤرَّخ بسنة ٩٦٠، وظهر خاتم للشيخ سيد الغوري المتوفى بعد ١٣٥٠هـ، مُؤرَّخ بسنة ١٢٠٤هـ، وغيرهما. وكذلك خاتم الشيخ عبدالله المؤرخ بسنة ١٢٦٩هـ، الذي كان سببًا فيما وقع فيه أصحاب الاستدلالات الخاطئة.

وأقول: فأنَّى لي أو لغيري الوقوف على هذه المعلومات بعيدًا عن السجلات الرسمية الحكومية التي شكَّك فيها وأبطلها أصحاب الحجج الجياد؟!.

وهل هناك شيء يذكر من المقارنة بين ما توصَّلوا إليه في عبدالله عبدالعظيم وبين هذا؟!.

بل إنهم لم يصلوا إلى تواريخ لواحد فقط من تلاميذ عبدالله عبدالعظيم.

وها قد خرجت تواريخ الجميع من السجلات الرسمية المتهمة بالوَهْيِ من قِبَلهم.

فقد خرجت تواريخ وبيانات كلٍّ من عبدالعزيز كحيل، وعلي عاشور، وإسماعيل أبي نور، وعبدالرزاق القاضي، والفاضلي أبي ليلة.

وظهر لكل واحد من هؤلاء أيضًا ما يتعلق به من الزوجات والأولاد والإخوة والأخوات، ونحو ذلك مما ذُكِر عند عبدالله عبدالعظيم.

فإن لم تكن هذه المعلومات محفوظةً في سجلات، فمن أين لنا التوصُّل إليها؟!

هل كنا نتوصَّل إليها بالاستنباطات والاستدلالات التي توصَّلت إلى ميلاد عبدالله عبدالعظيم سنة ١٢٣٠هـ، في حين أن مولده سنة ١٢٧٧هـ، وتوصلت إلى وفاته سنة ١٣٠٠هـ، في حين أنها سنة ١٣٥٥هـ؟! فهل ترون أن يكون هذا هو مصدر التحقيق؟!

وهذا الذي جعل صاحب كتاب (تحفة الإخوان) يقول: «أنه من المعقول جدًّا أن يروي الدسوقي عن العبيدي بواسطة واحدة بحسب تواريخها»[1].

ومع أنه قد ظهر لهم فساد هذا الاستدلال وعدم صحة هذه التواريخ، فإنهم يجادلون بالباطل لتسويغ أن يكون بين الدسوقي والعبيدي واسطة واحدة.

---

(١) تحفة الإخوان: ١٠٠.

والعجيب الذي يندى له الجبين، أن الفريق الذي توصَّل إلى هـذه النتيجـة المبهرة التي ستسعد الأجيـال القادمـة، أحـدهم يقـول على شـبكة الإنترنـت، مادحًا كتاب (الحجج): «حقيقـةً.. وجدتـه مـن أرقى الـردود العلميـة المنطقيـة المدعمة بالأدلة الواضحة التي لا يستطيع إنكارها إلا المعاند».

وآخر يقول في تقريظه لذلك الكتاب: «هو رد علمي على بعـض الأباطيـل الواردة في كتاب (آفة علو الأسانيد)».

وأقول: نسأل الله تعالى سلامة القلوب يا أهل القرآن؛ فإن الأمور واضحة وضوح الشمس.

إن العمل الذي كان سببًا في فشل النتيجة الـتي توصـلتم إليهـا في تـسويغ باطل عُلو أسانيدكم؛ جعلكم تطفئـون نـار غـيظكم بتأييـدكم بـاطلًا جديدًا خرج ليسوغ هذا التضليل والتزييف.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *